الولاية بالله تعالى ويكون جبريل قد ذكر في المعاونة مرتين مرة بالتنصيص عليه ومرة
بدخوله في عموم الملائكة وهذا عكس ما في البقرة من قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته
ورسله وجبريل فإنه ذكر الخاص بعد العام تشريفا له وهنا ذكر العام بعد الخاص
ولم يذكر الناس إلا القسم الأول قوله وصالح المؤمنين الظاهر أنه مفرد ولذلك
كتب بالحاء دون واو الجمع وجوزوا أن يكون جمعا بالواو والنون حذفت النون للإضافة
وكتب دون واو اعتبارا باللفظ لأن الواو ساقطة لالتقاء الساكنين نحو ويمح الله
الباطل ويدع الداع وسندع الزبانية إلى غير ذلك ومثل هذا ما جاء في الحديث
أهل القرآن أهل الله وخاصته قالوا فيجوز أن يكون مفردا وأن يكون جمعا كقوله شغلتنا
أموالنا وأهلونا وحذفت الواو لالتقاء الساكنين لفظا فإذا كتب هذا فالأحسن أن يكتب
بالواو لهذا الغرض وليس ثم ضرورة لحذفها كما في مرسوم الخط وجوز أبو البقاء فيه
أن يكون معطوفا على الضمير في مولاه يعني المستتر وحينئذ يكون الفصل بالضمير
المجرور كافيا في تجويز العطف عليه وجوز أيضا أن يكون مبتدأ وصالح عطف عليه
والخبر محذوف أي موالوه قوله إن طلقكن شرط معترض بين اسم عسى وخبرها
وجوابه محذوف أو متقدم أي إن طلقكن فعسى وأدغم أبو عمرو القاف في الكاف على رأي
بعضهم قال وهو أولى من يرزقكم ونحوه لثقل التأنيث قوله مسلمات إلى آخره
إما نعت أو حال أو منصوب على الاختصاص وقد تقدم وإما بدل لخصتا والسيد
والهند وقرأ عمرو بن فائد سيحات وإنما وسط الواو بين ثيبات وأبكارا لتنافي
الوصفين دون سائر الصفات وثيبات ونحوه لا ينقاس لأنه اسم جنس مؤنث
فلا يقال نساء خودات ولا رأيات عيسات والثيب وزنها فيعل من ثاب يثوب أي رجع
كأنها ثابت بعد زوال عذرتها وأصلها ثيوب كسيد وميت أصلهما سيود وميوت
فأعل الإعلال المشهور قوله قوا أمر من الوقاية فوزنه عوا لأن الفاء حذفت لوقوعها
في المضارع بين ياء وكسرة وهذا محمول عليه واللام حذفت حملا له على المجزوم
بيانه أن أصله أوقيوا مثل اضربوا فحذفت الواو التي هي فاء لما تقدم واستثقلت
الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الياء وضم ما قبل الواو ليصح ولهذا
تعليل البصريين ونقل مكي عن الكوفيين أن الحذف عندهم فرقا بين المتعدي والقاصر
فحذفت الواو التي هي فاء في يعد ولم تحذف في يوجل لقصوره قال
ويرد عليهم يحوزه فإنه قاصر ومع ذلك فقد حذفوا فاءه قلت وفي هذا نظر لأنه

١٥٦

لم يسمع فيه الواو بين ياء وكسرة لا ظاهرة ولا مضمرة قلت ولا مضمرة تحرزا من
يضع ويبيع ويهب وبابه فعول كان ووقودها الناس تقدم في البقرة وكذلك عليها
ملائكة يجوز أن يكون الوصف وحده عليها ملائكة فاعل به ويجوز أن يكون
حالا لتخصيصها بالصفة الأولى وكذلك لا يعصون الله وقرأ العصم وأهلوكم
وحذفت على العطف على الضمير المرفوع بقوا وجوز ذلك الفصل بالمفعول قال
الزمخشري بعد ذكره القراءة ونحوها فإن قلت أليس التقدير قوا أنفسكم وليق
أهلوكم أنفسهم قلت لا ولكن المعطوف مقارن في التقدير للواو وأنفسكم
واقع بعده فكأنه قيل قوا أنتم وأهلوكم أنفسكم لما جمعت مع المخاطب الغائب
عليه فجعلت ضميرهما معا على لفظ المخاطب وتقدم الكلام في واو وقودها ضما
وفتحا في البقرة قوله ما أمرهم يجوز أن تكون ما بمعنى الذي والعائد محذوف أي ما
أمرهموه والأصل به لا يقال هنا حذف العائد المجرور ولم يجر الموصول بمثله
لأنه يطرد حذف هذا الحرف فلم يحذف إلا منصوبا وأن تكون مصدرية
ويكون محلها بدلا من اسم الله بدل اشتمال كأنه قيل لا يعصون أمره وقوله ويفعلون
قال الزمخشري فإن قلت أليست الجملتان في معنى واحد قلت لا فإن معنى الأولى
أنهم يقبلون أوامره ويلتزمونها ولا يأبونها ولا ينكرونها ومعنى الثانية أنهم
يؤدون ما يؤمرون به لا يتثاقلون عنه ولا يتوانون فيه قوله نصوحا قرأ الجمهور
بفتح النون وهي صفة مبالغة أسند النصح إليها مجازا وهي من نصح الثوب
أي خاطه وكأن التائب يرقع ما خرقه بالمعصية وقيل من قولهم عسل ناصح أي
خالص وأبو بكر بضم النون وهو مصدر نصح يقال نصح نصحا ونصوحا
نحو كفر كفرا وكفورا وشكر شكرا وشكورا وفي انتصابه أوجه
أحدها أنه مفعول له أي لأجل النصح الحاصل بعد عليهم والثاني أنه مصدر
مؤكد لفعل محذوف أي ينصحهم نصحا الثالث أنه صفة لها إما على المبالغة على أنها
نفس المصدر أو على حذف مضاف أي ذات نصوح وقرأ زيد بن علي توبا دون
تاء قوله وقد جعلهم قرأ العامة بالنصب عطفا ... وأبو حيوة عطفه بسكون الرا
فاحتمل أن يكون من إجراء المنفصل مجرى المتصل بسكون الهمزة لأنه يجمع من مجموع كهر
علم مثل لطع ومنع فتقول فيهما لطع ومنع ويحتمل أن يكون عطفا على محل عسى
أن يكفر لأنه قيل يوبوا أو يوجب تكفير سيئاتكم ويدخلكم قاله الزمخشري يعني أن عسى